

Distr.: General

2 July 2018

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٩٩ (د) من القائمة الأولية\*

نزاع السلاح العام الكامل

## الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

## تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٦/٧٢. ويتناول مواصلة تعزيز الصلة بين نزاع السلاح والتنمية داخل الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات وردت من دول أعضاء بشأن هذا الموضوع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/73/50

300718 250718 18-10837 (A)



## المحتويات

## الصفحة

|   |       |                                         |
|---|-------|-----------------------------------------|
| ٣ | ..... | أولا - مقدمة                            |
| ٣ | ..... | ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٦/٧٢ |
| ٤ | ..... | ثالثا - الردود الواردة من الحكومات      |
| ٤ | ..... | بروني دار السلام                        |
| ٥ | ..... | الأردن                                  |
| ٧ | ..... | لبنان                                   |
| ٧ | ..... | عمان                                    |
| ٨ | ..... | بيرو                                    |
| ٨ | ..... | أوكرانيا                                |
| ٩ | ..... | رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي |

## أولا - مقدمة

- ١ - أكدت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٤٦/٧٢ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال.
- ٢ - وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧ (انظر A/CONF.130/39).
- ٣ - وفي الفقرة ٦ من القرار، كرّرت الجمعية العامة دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٧ من القرار، أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب.
- ٤ - وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتزم فيها آراءها. وعند كتابة هذا التقرير، كانت قد وردت ردود من بروني دار السلام والأردن ولبنان وعمان وبيرو وأوكرانيا. وأرسل الاتحاد الأوروبي أيضا آراءه. وترد هذه المعلومات في الفرعين الثالث والرابع أدناه. وستنشر الآراء الواردة بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح<sup>(١)</sup> باللغة الأصلية التي وردت بها. ولن تُصدر أي إضافات.

## ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٦/٧٢

- ٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تعزيز دورها في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وتقوم بذلك أساسا من خلال السبل الثلاثة التالية: التنسيق فيما بين الوكالات بشأن المسائل التي تؤثر في السلام والأمن والتنمية؛ وتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وتعزيز الشفافية وبناء الثقة في ما يتعلق بمسائل الإنفاق العسكري.
- ٦ - والسلام والأمن والتنمية أمور مترابطة ترابطا وثيقا، إذ لا تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. ويمكن أن يساهم التنظيم الصارم للتسلّح والإدارة الملائمة للأسلحة في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، وهي بدورها شرط ضروري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ومن شأن إزالة الألغام والمتفجرات من الحقول والبنى التحتية والطرق أن تسمح للمدنيين الساعين إلى استئناف حياتهم والعودة إلى سبل عيشهم باستخدامها على نحو منتج. ويقلّل تدني مستويات الأسلحة غير المشروعة المتداولة من مخاطر نشوب نزاعات مسلحة وأعمال عنف، ويهيئ الظروف التي تسبق إعادة البناء بعد النزاع، مما قد يؤدي إلى تعزيز فرص الاستثمار. والآليات اللتان تكفلان استمرار إيلاء كيانات منظومة الأمم المتحدة اهتمامها الكامل لجوانب تنظيم التسليح ونزع السلاح المتصلة بالتنمية هما آلية التنسيق داخل الأمم المتحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة وتجارة الأسلحة والدخيرة (آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة

(١) [www.un.org/disarmament](http://www.un.org/disarmament)

الصغيرة) - برئاسة مكتب شؤون نزع السلاح - وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام - برئاسة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٧ - وفي السنوات الأخيرة تناولت آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة قضايا من قبيل وضع سياسات على نطاق المنظومة بشأن الأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي لها آثار كبيرة على التنمية. وإضافة إلى ذلك، فهي آلية أولية تنسق من خلالها كيانات الأمم المتحدة أنشطتها المتصلة بمعاهدة تجارة الأسلحة والهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينسق فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الأنشطة في الأمم المتحدة لمعالجة الآثار اللاإنسانية والعشوائية للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما فيها الذخائر العنقودية. وللتنسيق في إزالة هذه الأسلحة وتدميرها ومساعدة الضحايا والتوعية أثر إيجابي في آفاق التنمية في المجتمعات المحلية المتضررة من هذه الأسلحة.

٨ - وقد وضعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في إطار الغاية ٤-١٦، هدفا طموحا وهو الحد بقدر كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وتسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول في تعزيز قدراتها على بلوغ هذه الغاية. وقد وضع مؤشر لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية، وينسق مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجهود المبذولة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير وجمع البيانات والرصد فيما يتعلق بهذا المؤشر.

٩ - وتنص المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة ألا يحول إلا أقل ما يمكن من "موارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". وخفض النفقات العسكرية مسألة مدرجة منذ وقت طويل في جدول أعمال الأمم المتحدة، وكذلك تعزيز الشفافية والثقة بين الدول بشأن هذه المسألة. ولهذا الغرض، يتعهد مكتب شؤون نزع السلاح تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وهو أداة طوعية لتحقيق الشفافية تتبادل من خلالها الدول الأعضاء المعلومات المتعلقة بنفقاتها العسكرية. وبالإجمال بلغ عدد الدول التي قدمت تقارير في السنوات الأخيرة زهاء ٤٠ دولة. ولكي يكون هذا التقرير أداة فعالة، فمن الضروري أن تكون مشاركة الدول فيه شبه عالمية.

## ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

### بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤيد بروني دار السلام جهود نزع السلاح وعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبروني دار السلام طرف في معظم الصكوك الرئيسية ذات الصلة بنزع السلاح وعدم انتشار تلك الأسلحة.

ويؤيد البلد الرأي القائل بأن نزع السلاح جزء لا يتجزأ من صون الاستقرار والأمن، وهما بدورهما شرط أساسي في تنمية البلد.

وتوازن بروني دار السلام إنفاقها، فتولي الأهمية نفسها للدفاع عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية والاضطلاع بمشاريع التنمية وأنشطة بناء الدولة. وتسعى البلد إلى تحقيق الأهداف الوطنية الطويلة الأجل على النحو المنصوص عليه في رؤية بروني لعام ٢٠٣٥، وهي تنفذ حالياً الخطة الإنمائية الوطنية الحادية عشرة.

وإلى جانب المشاركة في مبادرات نزع السلاح وجهود الأمن الإقليمية، اتخذت بروني دار السلام تدابير مختلفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد.

## الأردن

[الأصل بالعربية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٨]

يغطي موضوع نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بأهمية كبيرة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ويدخل هذا الموضوع في ما يسمى بسباق التسلح والإنفاق العسكري المستمر، مما يؤثر سلباً على موارد العالم البشرية والمالية والطبيعة ويلقي عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات بلدان العالم.

وبالنسبة للوطن العربي، فإن المشاكل السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والهجمات الجماعية القسرية والحروب والنزاعات الداخلية في ظل الظروف الراهنة ووجود تنظيمات إرهابية قد أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية للدول من جراء ارتفاع مشتريات السلاح، والذي أدى بدوره إلى إبطاء عملية التنمية وإلى قيام الدول العربية بإنفاق أكبر على منظومات الأسلحة لديها للحصول على التوازن الاستراتيجي بالأسلحة التقليدية وحفظ الأمن والنظام لديها، مما يوجه النفقات من مجال التنمية إلى المجال العسكري.

وتتأثر المنظومة الأمنية والاستقرار في المنطقة ودول العالم بشكل مباشر بالإرهاب الدولي وأدواته المتمثلة بتنظيمات إرهابية، مما يؤدي إلى آثار سيئة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ويعمل على تحميل الدول نفقات عالية من أجل محاربته والتصدي له، مما يعود بالأثر السلبي على برامج التنمية في هذه الدول.

وحسب تقديرات المختصين، فقد تسارع الإنفاق العسكري الحقيقي بصورة مذهلة منذ فترة الثمانينات مقارنة مع السنوات التي سبقت ذلك، وبلغ التقدير السنوي ١٥ في المائة، وفي عام ١٩٩٠ تجاوز الإنفاق العسكري ١٠٠ مليار دولار، وتفيد المعلومات بأن الإنفاق العسكري في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ فاق إلى حد كبير الإنفاق خلال الحربين العالميتين، إلا أن حجم الإنفاق على السلاح قد ارتفع بشكل إجمالي على الصعيد العالمي منذ عشر سنوات بنسبة ١٦ في المائة عن العقود السابقة.

أما بالنسبة للوطن العربي، فيحصل على نسبة متقدمة عالمياً من نسبة استيراد السلاح في العالم، وخصوصاً بعد اندلاع الصراعات في المنطقة العربية وما يسمى بالربيع العربي، مما أدى إلى حدوث عجز في موازنات الدول المحلية وارتفاع المديونية الخارجية جراء ارتفاع مشتريات السلاح وأدى إلى إبطاء عملية التنمية.

إن العلاقة بين التنمية والتسلح والنفقات العسكرية علاقة وثيقة نظراً للقصور المتنامي في توفير الموارد الضرورية للتنمية في الوقت الذي تتزايد فيه النفقات العسكرية أثناء الصراعات، مما يؤدي إلى خلل كبير في عملية التنمية في المنطقة بحيث تقوم بعض الدول بالاقتراض واستغلال مواردها الطبيعية لاستثمارها في التسلح على حساب عملية التنمية في بلدانها.

وعلى الصعيد الإنساني، أدى هذا الصراع إلى أعداد كبيرة من الوفيات والعاهات المستديمة والجرحى وزيادة نسبة البطالة وتوقف التعليم وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة، مما أدى إلى عدم الاستقرار الإقليمي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الصناعية والتربوية والخطط التنموية.

وفي حال أمن ومراقبة الحدود، تقوم الدول باستنزاف جزء كبير من مواردها المالية لمحاربة المهربين والمخبرين من أجل حماية حدودها مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري لهذه الدول، الأمر الذي ينعكس سلباً على تقدم عجلة التنمية.

إن هاجس الدول هو المحافظة على أمنها، وهو حق طبيعي تكفله الأمم المتحدة، ويمكن خفض الإنفاق العسكري دون مساس بالمصالح الأمنية شرط أن تكون هناك ضمانات دولية لحماية أمن هذه الدول في حال انتهاجها لهذا المنهج.

ولهذا فإن الحد من الإنفاق العسكري والتسلح وتعزيز مفهوم الأمن عن طريق بناء الثقة يمكن أن يؤدي إلى استغلال الموارد المالية والبشرية والمادية في مجال الأغراض المدنية والبرامج العلمية والاقتصادية لهذه الدول لدفع عجلة التنمية فيها.

وأكدت المملكة الأردنية الهاشمية في مختلف المحافل الرسمية التي تناولت موضوع الأسلحة التزامها الكامل ببرامج عمل الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة انتشار الأسلحة ونزع السلاح، وقد طورت تشريعاتها وقوانينها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي من حيث ما يلي:

- المستوى الوطني: إصدار التشريعات والأنظمة والإجراءات اللازمة والكفيلة بتنظيم التعامل مع الأسلحة وسن القوانين الخاصة بعمليات الاستيراد والتخزين والنقل والسمسرة المتعلقة بالأسلحة وتجريم الاتجار غير المشروع بها. وفي مجال نزع الألغام، قام الأردن بنزع كافة حقول الألغام ضد الأفراد على الواجهات الحدودية واستغلال نسبة كبيرة من هذه الأراضي للزراعة وإعادة تأهيل للمواطنين لاستغلالها.
- المستوى الإقليمي: قام الأردن بالمصادقة على الاتفاقيات العربية حول الأسلحة والحد من انتشارها على صعيد جامعة الدول العربية.
- المستوى العالمي: انضمام الأردن إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار، كما يشجع الأردن على الدوام المجتمع الدولي على الحفاظ على السلام والأمن ومنع نشوب الصراعات من خلال الحلول السلمية والمفاوضات البناءة وتعزيز الثقة بين الدول على كافة الصعد.

## لبنان

[الأصل بالعربية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد قيادة الجيش على ما يلي:

إن لبنان كان دائماً على التزام تام بالاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح بشكل عام، وأسلحة الدمار الشامل بشكل خاص، لما تسببه من مخاطر تهدد الأمن والسلام وما ينفق عليها من أموال يمكن في حال تحويلها إلى مجالات التنمية المختلفة أن تساهم في تعزيزها وتطويرها.

إن لبنان يعاني من العنف المسلح وهو بحاجة إلى المؤازرة وإلى كل مساعدة يمكن أن تخفف من هذه المعاناة، وأنه رغم الظروف الأمنية والعسكرية التي تمر بها البلاد وكثافة المهمات العمالية التي يقوم بها الجيش على الحدود تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفي الداخل، يجري العمل على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل الوسائل المتوافرة.

إنه يعمل بشكل مستمر على القضاء على كل أشكال المجموعات المسلحة ومحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومحاولات تهريبها على امتداد الحدود اللبنانية، الأمر الذي يوفر الأمان المطلوب لإنعاش الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات.

## عمان

[الأصل بالعربية]

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

إن السلطنة تتبع دائماً سياسة التوازن في كل الميادين، فهي تواصل جهودها في التغيير والتطوير التنموي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وفق خطط شاملة لمشاركة كافة أطراف المجتمع والمنظمات والقطاع الخاص، كما تولي اهتماماً خاصاً بالتطوير في المجال العسكري وفق الحاجة دون إفراط أو تفريط وبما لا يتعارض مع الخطط التنموية الأخرى أو يؤثر عليها.

إن التدابير والجهود التي تبذلها السلطنة لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من الموارد التي تتاح لتنفيذ اتفاقيات نزع السلاح والحد من الأسلحة، تتجلى في المساهمات والتبرعات المالية بين الفينة والأخرى للمنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان والحفاظة عليها، وانضمامها، ممثلة بوزارة الدفاع، إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومشاركتها في مؤتمرات الأمم المتحدة التي تعنى بالاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة.

ومن جانب آخر، تعمل هذه الوزارة ممثلة في قوات السلطان المسلحة لتكريس إمكاناتها وجهودها لصالح التنمية الاجتماعية والصحة في السلطنة، حسبما تقتضيه الحاجة، وذلك بإشراك المجتمع في عملية التنمية والبناء من خلال مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ العديد من المشاريع وعقود التسليح التي تتم عن طريق بعض الشركات، وكذلك تسخير الموارد الهندسية في عملية شق الطرق وحفر الآبار، والنظام الإسكاني الممنوح للمسنين، وتوفير وسائل النقل والطيران العسكري والخدمات الطبية.

## بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تهدف الاستثمارات في القوات المسلحة على المستوى المؤسسي إلى حفظ الأمن وضمانه والدفاع عن الوطن ومكافحة انتشار المواد غير المشروعة في مناطق مسؤولية الجيش.

وتعتبر استثمارات بيرو في قطاع الدفاع من بين أدنى الاستثمارات وأكثرها شفافية في أمريكا اللاتينية إذا ما قورنت بالإنفاق والنتائج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول المنطقة كما يتبين من تقارير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الذي يشارك في المؤتمرات والمنتديات الأمنية العالمية وهو مؤسسة مستقلة تصدر تحليلات للمعلومات المتعلقة بالأمن العالمي والإنفاق العسكري.

ووفقا لهيكل القوات المسلحة وقدراتها الحالية، تفي القوات المسلحة بالمهام التي أوكلتها إليها الدولة البيروفية التي تحقق التوازن المناسب عند تخصيص الإنفاق العسكري للدفاع عن الوطن.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تدرك أوكرانيا أهمية إعادة توجيه النفقات من الأغراض العسكرية للأغراض المدنية. وتؤيد تماماً المساعي التي تبذلها الدول ومختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية لاتخاذ تدابير وبذل جهود في هذا الصدد.

ومع ذلك، فأوكرانيا تواجه منذ عام ٢٠١٤ عدوانا عسكريا شرسا من جانب روسيا. وتواصل القوات الإرهابية الروسية شن هجمات في شرق أوكرانيا. وتقوم الدولة المعتدية بحشد قدراتها العسكرية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة ومدينة سيفاستوبول ولا تعوّق الأمن في منطقة البحر الأسود فحسب، بل في جنوب أوروبا بأسرها وكذلك شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وفي ظل هذه الظروف، تجد أوكرانيا نفسها مجبرة على زيادة التمويل للأغراض العسكرية من أجل الدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها. وفي الوقت الراهن، تجعل الدولة الغازية من المستحيل السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنفيذ تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وجهود أوكرانيا موجهة نحو استعادة السلام والأمن في البلد وإعادة السيطرة على الحدود المعترف بها دوليا.

ولذلك، فإن الامتثال التام من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأولا وقبل كل شيء من جانب روسيا، لميثاق الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لتهيئة الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/٧٢ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

## رابعاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن نزع السلاح والتنمية مسألتان مترابطتان، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما سبق الاعتراف به في عام ٢٠٠١ في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة، فالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له عواقب إنسانية واجتماعية - اقتصادية كثيرة ويشكل خطراً كبيراً على السلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على المستويات الفردية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وتذكر الغاية ١٦-٤ في أهداف التنمية المستدامة صراحة الهدف المتمثل في الحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة بحلول عام ٢٠٣٠. ويستجيب الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته المتعلقة بمكافحة التكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمتاجرة غير المشروعة بها، التي اعتمدها المجلس الأوروبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، للخطر الذي تشكّله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمتاجرة غير المشروعة بها، ويؤكد الحاجة إلى وضع سياسات أمنية وإغائية متسقة.

وفي متابعة عملية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، يقدّم الاتحاد الأوروبي مساعدة كبيرة إلى بلدان مختلفة من خلال عدد من المشاريع الرامية إلى تعزيز إجراءات مكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. ومنذ عام ٢٠٠٤، جرى التعاقد على مشاريع لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بقيمة تفوق ١٠٠ مليون يورو. وتشمل الأولويات إدارة المخزونات، وتدمير الفائض والمصادر من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبناء القدرات في مجال الوسم وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتبع مصادر الأسلحة والذخائر غير المشروعة في المناطق المتضررة من النزاع. كما أن الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة إلى البلدان على تعزيز النظم الوطنية لمراقبة نقل الأسلحة لمنع وقوع الأسلحة في أيدي من لم يُصرّح لهم بذلك. كما أن الاتحاد الأوروبي يدعم مالياً أنشطة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ويدعم، بشكل أعم، تدابير بناء الثقة والشفافية بشأن عمليات نقل الأسلحة، التي يمكن أن تساهم في الحد من سباق التسلح. ويمكن الإشارة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لمعاهدة تجارة الأسلحة في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يُموّل الاتحاد الأوروبي أيضاً مشاريع نزع السلاح فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد والأسلحة الكيميائية. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف في الاتفاقيات ذات الصلة التي تحظر الألغام الأرضية والأسلحة الكيميائية وتقتضي من الدول الأطراف تدميرها. ويُقدّم الاتحاد الأوروبي دعمه على وجه الخصوص إلى عدد من الدول الأطراف لكي تكمل عملية تدمير تلك الأسلحة.

ويعوجب مختلف الصكوك المالية المتصلة بالتنمية، يُموّل الاتحاد الأوروبي أيضاً المشاريع المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار الجهود الأوسع التي يبذلها لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.